

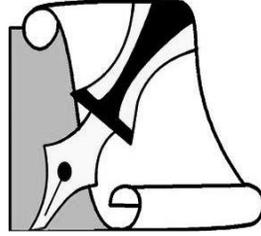


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

في الوقت الذي تعاني فيه البلاد الأمرين بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تتحو نحو الكارثة كما بسبب وباء "كورونا" الذي لن تنتهي فصوله قريبا، وإن كان لا يزال تحت السيطرة نتيجة جهود الحكومة ووعي الناس، فإننا قد إجتزنا قطوعا خطيرا إذ كادت البلاد تنزلق إلى فتنة مذهبية وطائفية مستطيرة، جراء ما شهدتها من أحداث يوم السبت في السادس من الشهر الحالي في بيروت وبعض المناطق بعد حوادث مذهبية لم تستقر مسؤوليتها على طرف معين.

وكما هي العادة على ما يبدو في التظاهرات الاحتجاجية على عجز السلطة عن معالجة الأزمات، سرعان ما ترجمت التظاهرات عنفا في الشارع وتدميرا للممتلكات الخاصة والعامّة، واشتباكات في بعض احياء بيروت وارتدت الطابع الطائفي والمذهبي.

وعلى الرغم من أن الاتصالات تسارعت على كل المستويات للجماها من دينية وسياسية، في ظل إجراءات وانتشار أمني وعسكري كبير لوقفها، إلا أن الهم الأمني طغى على الهموم الأخرى لينقل الموضوع من حراك يستهدف الضغط لحل أزمات البلاد الاقتصادية والمالية والمعيشية ومكافحة الفساد واستعادة الأموال المنهوبة وإسقاط الطبقة السياسية المسؤولة عن الانهيار الاقتصادي والمالي السائد، إلى الخوف من عودة البلاد إلى الحرب واهتزاز السلم الأهلي الهش.

ويبدو أن معظم اللبنانيين قد تضرروا مما حدث والغالبية خرجت خاسرة منه من الطبقة السياسية والناس التي لا حول لها وقوة، وسط أسئلة كثيرة عن أسباب ما حصل وخلفياته، ومن يقف وراءه، وخاصة من زاوية أن المتضرر الأكبر منه، بعد الوضع الوطني العام في البلاد، هو الحراك الشعبي الذي يبدو أن البعض قد ولجه لناحية مقارنة ملفات كبرى خطيرة كنزع سلاح

المقاومة والقرار 1559، وجاء ذلك بعد أن هز الحراك الارض تحت أقدام الطبقة السياسية منذ أن بدأ في 17 تشرين الأول الماضي.

ويذهب البعض إلى القول أن الطبقة السياسية المسؤولة عما آلت إليه البلاد كانت المستفيد الأول مما حصل، فيما الحراك كان المتضرر الأكبر، لأن جرعة التسييس التي حقنه البعض بها هذه المرة، بلغت حد إثارة الفتنة بين السنة والشيعية وبين المسيحيين والمسلمين، وبين اللبنانيين عموماً، الأمر الذي يدفع البلاد الى المجهول.

وجاء ذلك وسط محاولة جهات داخلية التماهي مع قوى خارجية تحاول أخذ لبنان إلى أزمة كبرى تبدت نذرها السيئة في محاولة استدعاء الحرب الأهلية.

كل هذا جاء في الوقت الذي لا تزال فيه القوى السياسية تتنازع سلطويًا بينما تعاني الحكومة للعمل والإنجاز، وهو ما يحتم التقاء القوى السياسية حول هدف مسؤول هو إعادة تحصين البلد واجتراح الوسائل لذلك.

كما بات على الحكومة، أو لنقل الحكم، المبادرة نحو خطوات تحصينية فورية ونوعية على الصعد المختلفة، إن في الاتجاه الإقتصادي والمالي أو في الاتجاه الأمني الذي يمكن القول إن فتيله قد أطفئ.. إلى حين، إذا كان عنوان الحكومة سيبقى هو العجز والتلكؤ، برغم محاولاتها الكبيرة للعمل ونيتها لذلك.

لكن يجدر بنا التأكيد أن رافعي شعار السلاح ضمن الحراك كانوا قلة لا تتجاوز العشرات، ولا تنظيم فعلي لهم سوى تجمعهم حول معاداة المقاومة، علماً ان ما حدث من عنف في وسط بيروت كان بفعل مجموعات فوضوية أيضاً جاءت من مناطق في الشمال وإقليم الخروب ومناطق أخرى.

وما يؤسف له أن الانتفاضة الشعبية كانت بالغة الأهمية في انها وحدث لبنانيين كثر بعد مرحلة طويلة من الانقسام حول كل شيء تقريبا، وشكلت بارقة أمل في ان اللبنانيين على استعداد لتجاوز انقساماتهم وخلافاتهم والاتفاق على مواجهة الأزمة المالية صفا واحدا رفضا للانهييار واستطرادا الفوضى.

ومع دخول السياسة فوق العناوين المطالبية، يبدو واضحا أن الحراك الشعبي سيكون متضررا كون التمسك يجب أن يبقى بالعنوان المعيشي الذي يوحد كل الشوارع ولا يسمح لأحد في ان يستنفر شارعه ضده، فالوجع يشمل الجميع من كل الطوائف التي يجب أن تتوحد في طبقاتها وفئاتها كافة.

من هنا ضرورة تحييد السياسة عن حركة الناس تلافيا لتقديم خدمة مجانية لمن يريد ضرب الحراك، حتى ان البعض يطرح أن التسييس مفتعل، خصوصا وان محاولات قوى كثيرة في الحكم لم تتوقف منذ اللحظة الأولى لضرب وتقسيم الحراك الذي بدأ معيشيا ويجب ان يستمر مطلبيا تحقيقا للأهداف المرجوة منه.

هذا الأمر تعيه تماما مجموعات الحراك التي ترى أن الأولوية القصوى هي للوحدة، لأنها بوحدتها ستتحج في تحقيق مطالبها، فيما بانقسامها ستكون السلطة أكثر المستفيدين من هذا الانقسام وهي أعادت النزول الى الشارع وتندز بالمزيد مع الصعود المستمر للدولار برغم كل ما يقال عن لجمه.

على أنه بعد تحرك السادس من حزيران، والذي سمي بـ "سته وستة مكرر"، وكان الاول من نوعه منذ تراجع المد الشعبي مع تشكيل حكومة الرئيس حسان دياب وخاصة مع هبوب وباء "كورونا" على البلاد الذي فرض الانكفاء الذاتي على الحراك، طُرحت أسئلة حول مستقبل التحركات.

جاء ذلك بعد تراجع مطلقي الشعارات المشبوهة حول قضية السلاح وذهب آخرون الى إثارة مواضيع أخرى مثل المخطوفين في سوريا، وحدث التبدل في المشهد بسبب دخول عامل الأحزاب والتيارات السياسية في الحكم بقوة عليه، وبدا حضور حزب الكتائب منفرا لكثيرين برغم اعتبار الحزب نفسه بعيدا عن أركان السلطة السياسية ومحاولته النأي بالنفس عن الكارثة الاقتصادية في البلاد والتأكيد أنه كان طيلة الفترة الماضية في صفوف المعارضة، اضافة الى حضور مستتر للقوات اللبنانية وغيرها من قوى وشخصيات سياسية معادية لخط المقاومة.

لكن يبدو أن القضية الخلافية حول مسألة السلاح قد تم تضخيمها كثيرا. فالمجموعات التي دعت إليها كمجموعة "128" التي تحركت أمام قصر العدل قبل أيام وفي طرابلس، والتي تعتبر السلاح غير شرعي وتدعو الى نزعه كونه يغطي الفساد وتطالب بتطبيق القرار 1559، لا حيثية شعبية لها، كما أن المنتديات التي يحركها المحامي نبيل الحلبي والمالية لبهاء الحريري انكفأت عن المشهد.

وتقف الغالبية الساحقة من المجموعات، حتى تلك المخاصمة لحزب الله، ضد رفع تلك الشعارات وهي

لا تستبعد تورط قوى في السلطة لتقسيم الحراك. علما أن القوى الالهة على الساحة هي تلك اليسارية مثل الحزب الشيوعي ومجموعات قريبة منه والذين يعدون العمود الفقري في الحراك، وهم قاطعوا تظاهرة السبت. فالشيوعي مثلا وهو الالهة في حراك الجنوب، يرفض أن يكون ملحقا بالتحرك وهو الذي يعتبر نفسه أب المعارضة الشعبية في مراحل طويلة ماضية لاندلاع انتفاضة 17 تشرين تعود لعقود. ويذهب البعض في هذه التيارات الى اعتبار ما يحدث ثورة مضادة كونه يعطي زخما للأحزاب الطائفية ويشد عصبها لا بل يدفع في اتجاه تقسيم الحراك الى شارعين وربما الى شوارع متعددة، ما دفع تلك القوى الى مقاطعة الحدث وهو ما يحدث للمرة الأولى منذ بدء التحركات.

هذا شأن الأصليين في الحراك، بينما شاركت مجموعات أخرى في التظاهرة لكن مع إبقاء مسافة والتميز عن أصحاب الشعارات المعادية. وما يهم تلك المجموعات اليوم هو الإنقاذ الإقتصادي وليس أي شأن آخر وعدم العودة الى الماضي عبر الانقسام بين معسكري 8 و14 آذار.

لكن ما لا يزال يعيب المجموعات برمتها غياب تنسيق جدي بينها، علما أن الغالبية العظمى من الذين استجابوا لتحركات الأشهر الماضية كانت من المستقلين والشباب المنطلق عبر دعوات وسائل التواصل الاجتماعي. ويبدو أن الإطار التنظيمي الذي نادى به البعض في الانتفاضة لم يفتح به الآخرون رسميا، ولا مجلس موحد أو حتى صيغة مشتركة يمكن للمجموعات كاملة التحرك عبرها. وهذه الثغرة قد تؤدي الى سلبيات غير منتظرة مقبلة.

على أن كل ما حصل وهذه الثغرات لا تلغي الرأي الموحد حول مواجهة الحكومة، وهو رأي يستقر على المجموعات التي ستحضر من جديد في الشارع وليس بأخرى اختارت الانكفاء قبل أشهر بسبب رغبتها في توفير الفرصة للحكومة للعمل.

فالمجموعات الحاضرة، بفئاتها المختلفة، ترى بانتهاء فترة السماح لهذه الحكومة التي فشلت في معالجة ملف واحد للفساد سواء لعجز رئيس حكومتها أو لعدم قدرته بعد أن أوهمت اللبنانيين بالعمل وبالأمان الكاذب وادعت تحقيق 97 في المئة مما وعدت به، حسب هؤلاء.

على كل حال، وفي عودة إلى ما حدث، لعل أخطر ما يحيط بأحداث 6 حزيران، الخلاصات التي انتهت إليها التقارير الأمنية والعسكرية، التي تقاطعت عند تحذير من أن الأرض صارت مؤهلة أكثر من أي وقت مضى لما هو أكثر من شتائم سياسية أو طائفية ومذهبية، وأبعد من اشتباك كلامي. وبالتالي، كل عناصر التوتير ما زالت قائمة، وكل الظروف باتت ملائمة لإعادة نصب المتاريس في مقابل بعضها البعض.

هذا الأمر يفتح الباب أمام تكرار ما حصل، إذ على الرغم من وجود جهوزية أمنية لأي مستجد، لا توجد ضوابط لا سياسية ولا طائفية ولا مذهبية ولا حتى أخلاقية تمنع حدوث ذلك، وسط عوامل كثيرة داخلية سياسية وطائفية ومذهبية، تضاف إليها عوامل خارجية تذكي هذا الأمر وكلها تدفع في اتجاه محاولة إسقاط البلد أمنياً بعدما تم إسقاطه اقتصادياً ومالياً. وبرغم أن لبنان قد دخل في أحداث مشابهة في السنوات الـ15 الماضية، باتت من الأهمية بمكان أن تتحمل القيادات المسؤولية لدرء الفتنة، ورفع الغطاءات فوراً، وبصورة جدية وليس كلامية، عن كل العابثين بالأمن ومثيري النعرات الطائفية والمذهبية، وقبل كل هؤلاء، رفع الغطاء عن كل المحرضين والممولين لمثل هذه التحركات، في المناطق المختلفة وخاصة في الشمال وهم يتظللون بعباءات طائفية، وذلك قبل أن يخرج الأمر أحياناً عن السيطرة فتفلت الأمور من أيدي الجميع وتصبح إمكانية الاحتواء شديدة الصعوبة.

هنا، يطرح السؤال حول أداء السلطة الحاكمة حيال ما جرى السبب، مقروناً بتساؤلات حول ما منعها من التعامل الفوري مع ما جرى بما يستوجبه من استنفار حكومي، وحول ما أوجب غيابها عن الصورة في الوقت الذي كانت الأرض تميد بالاستنزافات والنعرات.

وبعد تقارير تسربت حول توقع السلطة لما حدث، ثمة أسئلة: لماذا لم تتخذ الاجراءات الاستباقية لمنعها؟ لماذا لم تجتمع الحكومة والمجلس الاعلى للدفاع فوراً؟ لماذا لا تحدد الجهات الداخلية والخارجية التي تدفع البلاد إلى الفتنة؟

ويدعو البعض إلى مبادرة رئاسية عبر طاولة حوار سريعة بين مختلف القوى السياسية في القصر الجمهوري، لوضع جميع الاطراف أمام مسؤولياتهم السياسية والشعبية في ضبط بيئاتهم ونزع فتائل التوتير السياسي والطائفي والمذهبي، خاصة وأن الحال المزري للبلاد يشي بما هو أسوأ. كما يطالب البعض بعقد قمة روحية إسلامية - إسلامية، وإسلامية - مسيحية، تحت

عنوان وحيد وهو نبذ كل مثيري النعرات، وتأكيد التماسك والوحدة والعيش الواحد بين اللبنانيين بكل انتماءاتهم وعلى اختلاف معتقداتهم الدينية، من دون تحميل طرف معين مسؤولية إثارة النعرات. خاصة وأن ما حدث كانت له أصداء في الخارج وكان محل متابعة حثيثة من قبل البعثات الدبلوماسية العربية والغربية في لبنان. ورصدت الحكومة إشارات أوروبية، وتحديدًا فرنسية وكذلك أممية، تؤكد أنها تتنظر بقلق للأحداث التي شهدتها لبنان وتتشدد على اللبنانيين الحفاظ على الاستقرار في لبنان، والتخفيف من أجواء التشنج والتوتر، وتدعوهم في الوقت نفسه إلى صرف كل الجهد في سبيل معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية.

وهذا الأمر يعد بالغ الأهمية كون لبنان ينتظر مساعدات كبيرة تنقذه من ورطته، وتعد فرنسا رأس الحربة وراء الاندفاع لمساعدة لبنان على ان يساعد الأخير نفسه.

وعلى هذا الصعيد، تبدو العين الغربية على لبنان لناحية الأداء في مجمله. وتتجه حكومة الرئيس حسان دياب إلى الدخول في محاصصة لا مفر منها على صعيد التعيينات المالية والإدارية ما يجعلها تحت الرقابة الغربية الدقيقة.

فبعد إسقاط مقترح التعيينات المبني على المحاصصة في نيسان الماضي، عاد الملف لي طرح على طاولة البحث، برغم أن مجلس النواب أقر قانونا ينظم آلية التعيين بصورة تخفف من المحاصصة إلى حد بعيد، بينما تصر الحكومة على تجاوز هذه الآلية، كون القانون لم ينشر في الجريدة الرسمية بعد، بسبب اعتراض رئيس الجمهورية العماد ميشال عون عليه.

على أنه في المضمون، ورغم أن رئيس الحكومة حسان دياب سبق أن رفض التعيينات المقترحة، ومعه عدد من الوزراء، إلا أن المفاجئ أنه قرر العودة إلى أسلوب المحاصصة، لكنه يبدو صلبا في مفاوضاته على هذا الصعيد وخاصة بالنسبة إلى حصته في المراكز الشاغرة المنتظر تعيين شاغليها الأربعاء وهي: النواب الأربعة لحاكم مصرف لبنان، مفوض الحكومة لدى مصرف لبنان، رئيس وأعضاء لجنة الرقابة على المصارف، رئيس وأعضاء هيئة الأسواق

المالية، المدير العام لوزارة الاقتصاد وهو عضو حكما في المجلس المركزي لمصرف لبنان، المدير العام للاستثمار في وزارة الطاقة ومحافظة بيروت.

وسيكون دياب رقما صعبا في حال تمكن من فرض مرشحه لمنصب النائب السني للحاكم، وهو المنصب الذي هيمن عليه الرئيس الراحل رفيق الحريري ونجله سعد. ومن المرجح ان يجري تقاسم التعيينات بين القوى السياسية الممثلة في الحكومة، كما لو أن البلاد لا تزال تعيش رغد ما قبل الانهيار، وكما لو أن القوى السياسية لم تجد نفسها معنية بإدخال أي تغيير على سلوكها خاصة بعد زلزال 17 تشرين الاول الماضي.

ومن السخرية بمكان ان يتزامن كل ذلك مع المزيد من الانهيار والارتفاع في سعر الدولار في مقابل الليرة، رغم أن رئيس الحكومة، ومعه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، سبق ان بشرا بضبط السعر ودفعه نزولا إلى ما دون ال 3500 ليرة للدولار الواحد. وهو الأمر الذي يشمل ايضا بطبيعة الحال ارتفاع الاسعار وعدم قدرة أو رغبة الحكومة في ضبطها.

من جهة أخرى، ومنذ بداية المفاوضات مع صندوق النقد وما قبلها بقليل، لا يزال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة يتكتم عن الإقرار بكامل الخسائر المالية في ظل حماية مستمرة للمصارف. لكن اجتماع بعيدا المالي الذي حدث في الثامن الشهر الحالي برئاسة رئيس الجمهورية ميشال عون، كان مفصليا من ناحية وضع حد لتقديرات سلامة، إذ خضع الأخير لوجهة نظر الحكومة وأرقام الخسائر التي أوردتها في الورقة وتبلغ نحو 241 تريليون ليرة بعد احتسابها على أساس سعر صرف للدولار يوازي 3500 ليرة لبنانية، ما يعني أن الرقم ليس نهائيا، وقابل للتعديل بحسب ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف في حينه.

وهكذا، خالص الاجتماع إلى اعتبار الأرقام الواردة في خطة الحكومة الإصلاحية المالية منطلقا صالحا لاستكمال المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وهو ما يعد خطوة ايجابية في رحلة الألف ميل. لكن هذا الأمر لم يعجب المصارف التي تعتبر أنها باتت كبش محرقة وقد تقوم

بخطوات مستقبلية لحفظ حقها، حتى أنها لوحث برفع دعاوي قضائية في لبنان والخارج لعدم تحميلها مسؤولية الخسارة الاقتصادية في البلاد.

قبلان والصيغة

كانت لافتة للنظر قبل أسابيع الصرخة التي أطلقها المفتي الجعفري الممتاز الشيخ أحمد قبلان حول النظام السياسي التي صوب فيها إلى لب أزمة النظام اللبناني.

لم تكن البلاد في حاجة إلى الكلام الأخير لقبلان لكي يزيد يقين اللبنانيين حول عقم نظامهم في اجترار الحلول لأزماتهم المتتالية. ومع خروج قبلان بخطاب معترض على صيغة لبنانية باءت بالفشل بعد أن خدمت لمراحل طويلة من التاريخ اللبناني منذ نشوء الكيان، كان بذلك كمن يحرك المياه الراكدة ليؤسس لنقاش يعالج المشكلة الأساس، وإن كان التوقيت عُد حساسا.

هو قال جهارا ما يهمس به الكثيرون، علما أن الجميع يتفق على ضرورة تطوير النظام، لكن اللبنانيين يختلفون في تشخيص الدواء بين أقصى شرائح اليمين التي تنحو نحو المزيد من المحافظة لا بل يدعو بعضها الى فيدرالية وربما إلى تقسيم مقنع، وآخرين على المقلب الآخر يريدون عدالة أكثر في التمثيل الطائفي يعكس المتغيرات على الساحة في العقود الأخيرة. وبين هذا وذاك، يقف دعاة الإصلاح الجذري للنظام عبر لفظ صيغته بالكامل تأسيسا لدولة مدنية حقيقية تلغي الطائفية السياسية وتجثتها من الجذور.

والحال أنه منذ أن نطق قبلان برفضه أصل نشأة لبنان والنظام الطائفي والاستبداد وظروف الولادة الاستعمارية والاحتكارية الذي توقف هنا عنده كثيرون، مؤكدا نهاية الصيغة وما قام به بشارة الخوري ورياض الصلح الذي بات من الماضي، حتى انهالت الانتقادات له من قبل

كثيرين، بينما احتفظ الثنائي حزب الله وحركة أمل بموقف غير رسمي غير منتقد يحاكي الشرائح التي يمثلونها.

وإذا كان قبلان لم يدخل في تفاصيل اعتراضه على طبيعة النظام، فإن مجرد المأزق الذي وجد اللبنانيون أنفسهم فيه اليوم يكفي لإدانة نظام من عمر البلد الذي يطفئ بعد أسابيع شمعه المئة.

والحال أن أصل نشأة لبنان قد تم على أساس طائفي برعاية فرنسية ونتاجاً لأنظمة سابقة عليه كنظام القائم مقاميتين والمتصرفية، واعتبر المؤسسون آنذاك تحقيقهم إنجازاً حديثاً عبر جمعهم طوائف ومذاهب متعددة ومختلفة وصوغ النظام السياسي على شاكلة امتيازات لطوائف بينهم. وهذا الكلام يعرفه الجميع، خاصة وأن ذلك التقسيم الطائفي وتوزيعه شكل بؤرة مشاكل ومآسي للبنانيين وتمخض عنه حروباً أهلية، معلنة ومستترة ونزاعات عميقة كان أبلغها الحرب الأهلية، حالت دون تأسيس دولة حديثة وسيستمر هذا الأمر طويلاً. والواقع أن الفساد الذي يعانيه لبنان اليوم هو نتاج طبيعي لفساد في صيغة التأسيس، وقد تراكم الخلل عبر عقود طويلة ولم يحل دونه إصلاح جزئي جاء به اتفاق الطائف لم يستكمل أصلاً.

والواقع أنه حتى مع التوصل إلى اتفاق الطائف بعد حرب أهلية دامت 16 عاماً، لم تجر مساع جدية لتنفيذه على أقل تقدير، تمريراً لمرحلة ستكون طويلة وحلبى بالأزمات في انتظار التوصل إلى نظام حديث وحضاري يلفظ العصبيات.

من المؤكد أن نظاماً مبتغى كهذا ما يزال بعيد المنال، لكن المشكلة تتمثل في أنه كلما ارتفعت دعوات لتطبيق الطائف، ترتفع أصوات تدعي وجود حرب إلغاء طائفية عليها، وهي أصوات لا تريد إصلاحاً لا بل عدالة طائفية لتقابل عبر دعوة إلى علمنة شاملة لعلمها أن تلك الدعوة

ستعطل أي مسعى للبدء في مشروع إلغاء الطائفية السياسية، علما أن العلمنة الشاملة مرفوضة من قبل المرجعيات الدينية كافة للطوائف المختلفة ومنها المارونية بطبيعة الحال.

وفي النقطة أعلاه تكمن ثغرة نفذ معارضو كلام قبلان للتسلل منها، ذلك أن المفتي الجعفري الذي خرج بخطاب حديث، لن يقبل كغيره المس بقانون الأحوال الشخصية الذي يمثل ركنا هاما في موضوع مدنية الدولة. وذلك في موازاة ثغرة أخرى تتمثل، حسب البعض، في موقع مطلقها نفسه الذي ورث الإفتاء من والده رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان.

لكن البعض لا يرى جديدا في كلام قبلان، بل إن الجديد تمثل في الردود السياسية عليه. ذلك أن كلام المفتي عن انتهاء صيغة الخوري والصلح قديم. والصيغة المشار إليها أنهت وثيقة الوفاق الوطني المعروفة بإتفاق الطائف. وكلام المفتي محاولة، لنقل إجتهد، في تلمس سبل الخروج من أزمة الحكم المستعصية، وهي أزمة منعت بناء دولة الطائف كونه جاء بحل مرحلي. ويشير هؤلاء إلى أن كلام قبلان حكيمته المصلحة الوطنية العامة وهم بناء دول مواطنة دولة قانون، أي أن المنطلق كان وطنيا عاما. وهو حاكي هواجس الشعب اللبناني الذي انتفض في 17 تشرين الأول بعد وضع سقف مطلبي إجتماعي للثورة ورفع شعار إسقاط النظام الطائفي.

أما الردود فعلى العكس من ذلك، حاولت إعادة عقارب الوقت إلى ما قبل الطائف، وربما إن استطاعت، إلى ما قبل الصيغة الثنائية، وهذه المحاولة هي مخالفة للدستور ومحاولة إنقلاب على التجديد الذي صاغته وثيقة الوفاق الوطني بعد نحو 16 عاما من الإحتراب الأهلي تحت عناوين داخلية وخارجية حصلت بسبب فشل تلك الصيغة تحديداً.

كما كشفت الردود عن تمسك أصحابها بما يسمونه الميثاقية، في حين أن كل التفاهات الميثاقية التي حكمت لبنان قبل الطائف تحولت إلى اصلاحات سياسية وادارية تضمنتها وثيقة

الوفاق الوطني، وحسنت المقدمة التي وضعت للدستور، في الطائف، كل نقاش خارج الكتاب الجديد. بمعنى آخر، لم يعد هناك شيء اسمه دستور وشيء آخر اسمه الميثاقية.

وكانت سمة الردود طائفيتها ومذهبيتها لمصلحة الإبقاء على صيغة النظام المذهبي المقيت. وكشفت حقيقة موقف الأحزاب اليمينية المسيحية من شعارات 17 تشرين الأول، وأظهرت مدى الازدواجية في دعم مطالب الانتفاضة في بناء دولة العدالة والمساواة والقانون. إذ كيف تكون أحزاب داعمة للانتفاضة وهي متمسكة بامتيازاتها كطوائف أو كأحزاب تمثل مصالح الطوائف؟ على أن ما يهم اليوم هو مضمون كلام المفتي قبلان، بعيدا عن الشخصية، وقد يمر وقت طويل قبل أن يفتح نقاش معمق حول تلك المآخذ على النظام الطائفي اللبناني الفريد من نوعه في العالم، لمعالجتها جديا، أو أقله الحد من كوارثه المتعاضمة على اللبنانيين.

وليس من شأن الدعوة إلى نظام المواطنة المنشود في عصر الحريات وحقوق الإنسان، أن تؤسس إلى صيغة مناقضة تدفع نحو إلغاء أحد، أو تؤسس إلى هيمنة أو استبداد ما.

وفي مطلق الأحوال، كان يمكن لوقع صرخة قبلان أن يكون أكثر إيجابية لو جاءت في توقيت زمني مغاير وأكثر ملاءمة لمقاربة هذا الملف الدقيق، علما أنها ربما حضرت ردا على طروحات عنصرية برزت على الساحة ومنها التلويح بالفيدرالية. ويبدو من الواجب أن توطر دعوة كهذه في نطاق مؤتمر وطني يبحث أزمة البلاد وسبل معالجتها، إذ لا يكفي إطلاق الصرخة، على أهميتها، لتحديث سجالات كالذي حدث في البلاد، من دون عملية متابعة لقضية شائكة تتهدد النظام السياسي اللبناني.